

وصف إبعاد صندوق عن إدارة بنك التسليف بالإعدام الوظيفي البراك: المناصب القيادية فواتير سياسية



مسلم البراك

أكد النائب مسلم البراك ان مجلس الوزراء يفقد رجال دولة يصنعون القرار السياسي وان السيد صايد صندوق الظفيري هو الوحيد الذي له الحق لتولي منصب مدير عام بنك التسليف والادخار وفقا للدستور والقانون والمادة (36) من النظام الاساسي للبنك، مستنكرا الاعدام الوظيفي وقتل الطموح وابعاد الكفاءات، وعمليات «الانزال بالبراشوت» التي تقوم بها الحكومة لجعل المناصب القيادية كفواتير سياسية.

وقال البراك في تصريح صحفي ان قانون انشاء بنك التسليف والادخار سنة 1965 وتعديلاته اللاحقة وخاصة ما ورد في القانون رقم (1984/27) والذي اعطى بنك التسليف والادخار الاستقلالية التامة عن الخدمة المدنية، ووفقا للقوانين والنظام الساسي للبنك فان مجلس الادارة هو المسؤول عن وضع النظم المالية والوظيفية للعاملين فيه وعلى هذا الاساس انبثق النظام الاساسي الذي يعتبر الوجه العام لباقي اللوائح الادارية والمالية والحاسبية والفنية لكل أنشطة البنك، مضافا ان هذا النظام الاساسي والذي كان مستندا على مجموعة من القوانين التي تؤكد ان المسؤول الاول والآخر عن بنك التسليف والادخار وانظمتها الادارية والمالية هو مجلس الادارة، والنظام الاساسي ذاته وضع آليه خاصة بنقل المسؤولية حال ترك المدير العام منصبه او غيابه وهذا ما ورد نصا في المادة (36) من النظام الاساسي للبنك.

واوضح البراك ان الحكومة لا تقرا كما، كان يقول سابقا، لا تقرا الدستور والقانون والوضع الطبيعي عند قراءة النظام الاساسي

هذه المؤهلات والخبرة ويستند القانون والنظام الاساسي للبنك ومع ذلك تعاملت معه الحكومة وزير الإسكان محمد النومس بمثل هذه الطريقة، فإذا كان محمد النومس لديه خصومة مع صايد صندوق فهذه خصومة قضائية وليست خصومة شخصية، فالأخ صايد تعامل مع الوضع بالتعامل القانوني والدستوري والمنطقي، ذهب الى القضاء وحصل على مجموعة من الأحكام القضائية التي تسند موقفه.

وزاد البراك ان ينطبق عليه الإعدام الإداري وقتل الطموح وابعاد الكفاءات وكأنه لم يحصل شيء، فإذا كنا نرى مثل هذه الممارسات البعيدة عن تطبيق القانون والنظام الاساسي المعمول به في البنك ولو كانت وزارة من الوزارات فسكون لنا كلام ولكن نقول انه على الأقل من الإجراءات غير المنطقية وغير الموضوعية والاعتداء غير المبرر على حياته الوظيفية لا ان وزير الإسكان اتبع طريقة لا علاقة لها لا بالقانون ولا بالنظام الاساسي للبنك، مستشيرا ان ان هذا الامر تم التعامل معه منذ سنة 1994 وفي السابق كان يوجد أكثر من نائب مدير، فما بالك في حال الأخ صايد نائب المدير العام الوحيد وهو المدير العام المكلف بإدارة البنك وبالتالي لم يكن أمام وزير الإسكان ووفقا للقانون والنظام الاساسي الا ان يذهب مباشرة باسم الأخ صايد صندوق الظفيري الى مجلس الوزراء ويعرض الاسم على مجلس الوزراء الذي بدوره يقوم بإصدار المرسوم.

3 نواب للمدير العام يحق للوزير ان يفاضل بينهم ويرفع الأمر الى مجلس الوزراء، ولكن ما حصل في قضية الأخ صايد صندوق بعيد عن العمل به في البنك فان هذا الاجراء يعتبر المكمل للمادة (36) من النظام الاساسي، وعلى الوزير المختص عرض اسم النائب المكلف وعلى مجلس الوزراء اصدار المرسوم بذلك فوضع البنك مختلف فيها وزارات الدولة التي يستند فيها الاجراء على ان الوزير يختار (3) اشخاص للنائب الشاغر ويعرضهم على مجلس الخدمة المدنية والمجلس يبدي رآيه ويرفع هذا الرأي الى مجلس الوزراء حتى يتم الاستقراء على مرشح واحد لشغل المنصب من المرشحين الثلاثة، مبيحا ان الوضع مختلف في بنك التسليف فهناك مجموعة من القوانين ونظام اساسي وخاص في هذا البنك، ووصول الحال عن قضية الاخ صايد صندوق الى ما وصل اليه لا يمكن السكوت عنه، فهل هو من حسن الحظ او سوء الحظ بان الاخ صايد كان النائب الوحيد للمدير العام في البنك بعد ان تولى الاخ محمد النومس مسؤولياته كوزير للاوقاف وبعد ذلك وزير الإسكان واصر وزير الإسكان في تلك الفترة، وفقا لما هو معمول به في النظام الاساسي في المادة (36) قرارا وكلف الاخ صايد صندوق الظفيري بالقيام بأعمال المدير العام، واصفا ذلك بعملية انزال لبس فيه لان الاخ صايد النائب الوحيد للمدير العام، ولان صايد مؤهل تماما وفقا لمهله التعليمي ولخبرته العملية بان يتولى هذا المنصب وهذه المسؤولية ووفق النظام الاساسي لا يوجد غيره.

وأضاف البراك: إذا كان هناك



محمد مايف

الحربش يشدد على أهمية التحقيق في تأخير مشروع المدينة الجامعية

تعمدت تأخير انشاء المدينة الجامعية التي لم تر النور في الوقت المحدد بالقانون وتسببت بمضاعفته كلفة إنشائها خمس مرات، مشيرا الى ان المعلومات المتوافرة لديه تؤكد ان كلفة إنشاء المدينة الجامعية قفزت من 950 مليوناً إلى أكثر من 4 مليارات وان المسؤولية الاخلاقية والسياسية يتحملها جميع الوزراء السابقين، لوزارة التربية تستترهم على هذا التأخير المتعمد لأهم وأكبر صرح تعليمي في تاريخ الكويت، وقال الحربش ان الكويتيين ينظرون بألم لواقعهم الذي تعجز فيه حكومتهم عن توفير درجات ابتعاث لخمسة آلاف طالب متفوق بينما تتبعت دولة مجاورة وشقيقة 50 ألف طالب في أبنائها للدراسة في الخارج وفي الوقت الذي تعجز فيه جامعة الكويت الوحيدة

طالب رئيس اللجنة التعليمية د.جعان الحربش بان يبادر مجلس الوزراء ويشعر بمعاناة المواطنين وأبنائهم مرة واحدة فقط ويعمل على اصدار قرارات واضحة لحل مشكلة ستة آلاف طالب وطالبة لم تتوافر لهم مقاعد في الجامعة والبعثات والمنح الداخلية رغم حصولهم على نسب مرتفعة وانطلاق شروط القبول عليهم مؤكدا ان حل هذه الازمة يحتاج فقط الى قرار سواء في رفع عدد درجات الابتعاث الخارجي لتشمل جميع من قدم على البعثات الخارجية أو المنح الداخلية أو قبول من تقديم للجامعة عن طريق فتح المزيد من الشعب حتى لو تم زيادة المكافأة لأعضاء هيئة التدريس وبانه على ثقة باستعداد الكثير منهم للتدريس تطوعا ودون مقابل مشددا على ان هذه الازمة تسبب فيها أطراف



د.جعان الحربش

جمعية العedan والقصور التعاونية إعلان

عن بيع رواكد المكتبة ولوازم العائلة

تعلن جمعية العedan والقصور التعاونية عن القيام ببيع كميات من القرطاسية من فرع المكتبة بسوق رقم 2 وأدوات من لوازم العائلة رقم 2&1 .

فعلى الشركات المختصة في ذلك التقدم بالعروض في مظاريف مغلقة في الفترة من 2011/8/8 إلى الفترة 2011/8/23 وللمعاينة يرجى مراجعة الإدارة بمنطقة القصور قطعة 5 خلال فترة الدوام الرسمي من 10:30 صباحاً إلى الساعة 2:30 ظهراً.

للإستفسار المكتبة : 65588236 – اللوازم : 99547374

فإن اللازم مبادرة وزارة الخارجية الى استدعاء السفير السوري بالبلاد والمطالبة بوقف حمامات الدم والكوارث التي يتعرض لها الشعب السوري الآن والذي يواجه وحده بصدور إبنائه القوة العسكرية الغاشمة للنظام، وتقديم احتجاج رسمي على ما يجري ضد المواطنين وليعمل الجميع على نصرة الشعب السوري حتى يتجاوز محنته دون تدخل اجنبي في شؤون الشقيقة سورية حفاظا على امنها ومصالحها.

واوضح العازمي ان ما يجري في سورية من ممارسات تخرج عن الديمقراطية التي يدعيها النظام ويهدد وحدة سورية وامن ابنائها كذلك يناشد المجتمع الدولي الوقوف الي جانب الشعب السوري في محنته حتى يخرج منها بما يحق له الاستقرار والعدالة وحسما ونظاما، داعيا العلي القدير ان يحفظ للشعب السوري الشقيق دمائه ووحدته وأمنه.

من جهته، أكد رئيس لجنة الداخلية والدفاع النائب شعيب المويزي ان ما يجري ضد الشعب السوري الشقيق من قتل وقمع وتجويع وتشريد امر حرمة كل الشرائع المساوية والموائيق الدولية ولا يمكن ان يقبل على انسان عاقل حدوثه، وطالب المويزي كل الحكومات والشعوب الخليجية والعربية والاسلامية وكل دول العالم بان تتحرك لوقفه بأسرع وقت.

وقال المويزي في تصريح صحفي: ان الدماء تسيل في كل بقعة في سورية ولم تستثن الاطفال والنساء والرجال، واسأل الله العلي العظيم ان يحقن دماء اخواننا واخواتنا في سورية ويستر اعراضهم ويفرح كربهم ويعينهم على ما هم فيه من وضع مأساوي، اللهم اطعمهم من جوع وأمهم من خوف واسأل الله بان يكفيننا جميعا شر الفتن ما ظهر منها وما بطن ويحفظ الكويت واهلها من كل مكروه.

ولها من كل مكروه.

من ناحية اخرى دعا المويزي وزارة الداخلية الى ان تكون حذرة جدا من انعكاس الاحداث التي تجري في المنطقة على الامن الداخلي في الكويت وخصوصا في هذه المرحلة الحساسة التي سيحاول البعض استغلالها لزعزعة الامن في الكويت لتشثيت الانتخاب عما يجري حولنا.

وتابع المويزي: واقول للجميع نحن في نعمة فلا تمنحوا الفرصة لمن يريد الاضرار بالكويت واهلها، ويجب علينا جميعا ان نكون على قدر عال من المسؤولية فانتماؤنا ولولا ان خلاف فيجب ان اذا كان هناك اي خلاف فيجب ان يفسد الود والمحبة بيننا جميعا ككويتهن والابتعدى اي خلاف بين اي طرف واخر حدود حرية التعبير عن الرأي.

أعمال وحشية من قتل واغتصاب وسفك الدماء وقطع الكهرياء والماء والغذاء عن أهل حماة وبقية المدن السورية.

وقال الحربش في تصريح صحفي: على النظام السوري ان يصادح شعبه ويكف عن هذه الأعمال الوحشية وغير الانسانية، وأن يستجيب لطلباته العادلة كالمطالبية بالحرية وان يستمع للنظام الى مناشدات العالم الغربي والعربي له بتنفيذ هذه الحقوق والمطالب المشروعة.

من ناحية اخرى، قال الحربش: انا ضد هدر دم السرفاء قنح في دولة مؤسسات وقانون ودستور، والسرفاء لهم حصانة دبلوماسية وبقسا للموائيق والأعراف الدولية.

وتابع الحربش نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود عدم السماح للوافدين بالظهور السلمي ما لم يكن هناك طلب مقدم تتم الموافقة عليه من الجهات المعنية بوزارة الداخلية، والمخالف منهم لذلك يجرى عليه ما جرى على بعض الوافدين عندما تظاهروا فتم اتخاذ اجراءات بإبعادهم الى بلدانهم، وقال الحربش: ان الكويت بلد المؤسسات والدستور والقانون، لذلك على جميع الوافدين احترام جميع التعليمات واللوائح والقوانين الكويتية.

وفي سياق متصل، ناشد الحربش وزير الداخلية بصراحة رفع درجة الحيطة والحذر من النواحي الامنية بالبلاد خاصة بعد الاحداث المتلاحقة التي طرأت على المنطقة فقد تتحرك الخلايا النائمة او الطابور الخامس لخلق قلاقل في البلاد وفي الدول المجاورة.

وقال النائب مخلص العازمي ان النظام السوري مازال في غيه باهدار دماء المواطنين الابرياء مما يمثل صورة من الافراط في استخدام القوة اي يجب وقف العنف في سورية حفاظا على وحدتها ودماء ابنائها.

واضاف العازمي ان الموقف الواضح لسدول مجلس التعاون الخليجي بادانة الاجراءات التعسفية التي يقوم بها النظام السوري ضد مواطنين يجب ان يتبعه اجراءات عملية تثبت النظام السوري بحق شعبه من

الكويتية وتعلن طرده بأسرع وقت ممكن لأن مثل هذا الشخص يجب الا يكون في الكويت، موضحا ان النظام السوري البعني استهان بحرمة الدم المسلم واستباحها في هذا الشهر الفضيل وعاث في الارض فسادا ويجب ان يكون هناك تصرف دولي موحد لرصد هذا الظالم».

واشار الهاجري الى «اننا نعلن تاييدنا لمطالب الشعب السوري الحر ويجب ان يكون هناك تحرك دولي على اعلى المستويات ونحن سنكون من المؤيدين له لان الشعب السوري يقبع الآن تحت نير الظلم ولا يمكن السكوت على مثل هذه الممارسات المبعوتة والسكوت العربي عن هذا القمع امر مستهجن فيجب ان تتحرك الحكومات العربية لدعم الثورة السورية وتعمل على دفع دول العالم الى نصرة الشعب السوري الاعزل الذي يصد الرصاص بصدرة دون اي شجب او استنكار».

وتابع «ان استمرار الصمت سيقتل الشعب السوري ولذلك يجب ان يكون هناك تحرك دبلوماسي سريع لعزل هذا الطاغية عن المجتمع الدولي من خلال سحب التمثيل الدبلوماسي العربي وبهذا سيفقد هذا النظام البعني شرعيته امام الدول العربية»، مؤكدا «ان الدول العربية تتحتم عليها مسؤولية كبيرة امام الشعب السوري الحر الذي يصارع الموت فيجب ان يكون هناك تحرك سريع لانقاذ اخواننا في سورية».

ولفت الهاجري الى «ان اخواننا السوريين الذين تشردوا فرارا من وبيلات الطغيان البعني يصارعون الجوع على الحدود اللبنانية فيجب ان تسارع الدول العربية والاسلامية الى انقاذهم فاجواننا في لبنان لا يستطيعون ابواء هذا العدد الكبير من اللاجئين ويجب ان يكون هناك تحرك دولي اغاثي والكويت كانت ولا تزال وسباقة بالخبر فيجب ان تكون هناك حملات اغاثية لاخواننا السوريين اللاجئين بأسرع وقت ممكن».

من جانبه، رفض رئيس لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية النائب مبارك الحربش ما يرتكبه النظام السوري بحق شعبه من



مبارك الحربش



مخلص العازمي



شعيب المويزي

جاء النائب دليهي الهاجري «دعوه الى طرد سفير النظام السوري وسحب التمثيل الدبلوماسي الكويتي من سورية» مؤكدا على «انه من ضمن 25 نائبا وقعوا على بيان سابق صادر من مجلس الأمة الكويتي بهذا الخصوص» معلنا «تأييده للحركة الدولية باعلى مستواه لانقاذ الشعب السوري الشقيق» مشيرا «الى ان الصمت المطبق سيقطع الشعب السوري واستمرار التمثيل الدبلوماسي مع هذا النظام سيعطيها الشرعية التي انشأها عنه الشعب السوري الشجاع».

وقال الهاجري في تصريح صحفي «لجهد اليوم الدعوة الى طرد سفير النظام السوري وسحب التمثيل الدبلوماسي الكويتي من سورية فورا وقطع العلاقات مع هذا النظام البعني الذي لا يختلف عن البعث الصدامي فقل منهما يسعى الى حماية نظامه على مجامع الاحرار، مبيحا «ان استمرار التمثيل الدبلوماسي طويل عمر هذا النظام المبعني وقطع العلاقات الدبلوماسية سيجعل هذا النظام يعيش في معزل عن النظام الدولي ويستطيع الشعب السوري طرده بالتعاون الدولي».

واضاف «اننا لا نزال متمسكين ببيان مجلس الأمة السابق الذي صدر بعد توقيعنا عليه مع الزملاء النواب لطرده السفير السوري البعني التي تعدى اختصاصاته واتبع اساليب نظامه التجسسية على الشعب الكويتي وهذا ما لا نقبله ويجب ان تتحرك الحكومة

جهد النائب دليهي الهاجري «دعوه الى طرد سفير النظام السوري وسحب التمثيل الدبلوماسي الكويتي من سورية» مؤكدا على «انه من ضمن 25 نائبا وقعوا على بيان سابق صادر من مجلس الأمة الكويتي بهذا الخصوص» معلنا «تأييده للحركة الدولية باعلى مستواه لانقاذ الشعب السوري الشقيق» مشيرا «الى ان الصمت المطبق سيقطع الشعب السوري واستمرار التمثيل الدبلوماسي مع هذا النظام سيعطيها الشرعية التي انشأها عنه الشعب السوري الشجاع».

وقال الهاجري في تصريح صحفي «لجهد اليوم الدعوة الى طرد سفير النظام السوري وسحب التمثيل الدبلوماسي الكويتي من سورية فورا وقطع العلاقات مع هذا النظام البعني الذي لا يختلف عن البعث الصدامي فقل منهما يسعى الى حماية نظامه على مجامع الاحرار، مبيحا «ان استمرار التمثيل الدبلوماسي طويل عمر هذا النظام المبعني وقطع العلاقات الدبلوماسية سيجعل هذا النظام يعيش في معزل عن النظام الدولي ويستطيع الشعب السوري طرده بالتعاون الدولي».

واضاف «اننا لا نزال متمسكين ببيان مجلس الأمة السابق الذي صدر بعد توقيعنا عليه مع الزملاء النواب لطرده السفير السوري البعني التي تعدى اختصاصاته واتبع اساليب نظامه التجسسية على الشعب الكويتي وهذا ما لا نقبله ويجب ان تتحرك الحكومة

فرص عمل للكويتيين

للذكور فقط

مدير خدمة

- شهادة جامعية
- خبرة ٧ سنوات في مجال الطوارئ الطبية

مسافر خدمة

- شهادة جامعية
- خبرة ٦ سنوات في مجال الطوارئ الطبية

مشراف الخدمة

- شهادة جامعية
- خبرة ٥ سنوات في مجال الطوارئ الطبية

فني طوارئ

- بكالوريوس طوارئ طبية
- خبرة ٤ سنوات في الإسعاف

ممرض

- بكالوريوس تمريض
- خبرة ٤ سنوات بأقسام الحوادث والعناية المركزية

يجب على المرشحين الذين تتوافر فيهم الشروط المذكورة اعلاء ارسال السيرة الذاتية على البريد الالكتروني: jobs_opp2011@yahoo.com